مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية

الاسكوا

الفقر في مدينة طرابلس

إصدار من ثلاثة أجزاء

الملخص والتوصيات

مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية

الفقر في مدينة طرابلس

إصدار من ثلاثة أجزاء

الملخص والتوصيات

2014

مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية
الفقر في مدينة طرابلس
إصدار من ثلاثة أجزاء
الملخص والتوصيات

صادر عن اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا - الاسكوا
المعهد العربي لإنماء المدن

صورة الغلاف، والداخل: الفنان الراحل ماريو سابا من مجموعة: «طرابلس، مدينة كل العصور - جامعة البلمند»

تمهيد

يتضمن هذا الإصدار ثلاثة أجزاء:

1- الملخص الذي بين أيديكم،
2- دراسة الفقر في طرابلس، الكتاب الأول: دليل الفقر الحضري،
3- دراسة الفقر في طرابلس، الكتاب الثاني: التدخلات الوطنية والمحلية.

الدراستان المشار إليهما تأتيان في إطار مشروع إقليمي لدراسة الفقر الحضري، تشارك فيه المعهد العربي لإنماء المدن، مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الاسكوا، ومع الجهات الوطنية والمجالس البلدية والمحلية المعنية في المدن التي نُفذت الدراسة فيها.

يعرض هذا الملخص بشكل مكثف، المسوغات المعرفية والعملية لدراسة الفقر الحضري وابتكار أدوات قياس وتحليل ملائمة لذلك، كما يعرض خلاصة النتائج والاستنتاجات التي تضمنتها الدراستان اللتان نُفذتا عام 2010 (البحث الاجتماعي بالمشاركة)، ونهاية عام 2011 (دليل الحرمان الحضري). كما يتضمن بعض الأفكار للخطوات اللاحقة المتعلقة باستكمال الجهد العلمي في مجال قياس الفقر الحضري، واستطراداً الفقر المحلي، بما في ذلك الوسط الريفي؛ بالإضافة الى مقترحات خاصة بالخطوات المطلوبة بالنسبة لاستكمال العمل في مدينة طرابلس، بصفتها المدينة التي اختبر فيها الدليل بشكل مكتمل، وبصفتها نموذجاً لمنهج العمل في المدن الأخرى أيضاً.

نشكر جامعة البلمند التي أذنت باستخدام الصور الفوتوغرافية للفنان الراحل ماريو سابا من الإصدار الخاص بجامعة البلمند «طرابلس، مدينة لكل العصور»، العام 2011.

تصميم التقرير

المنهجية ..... ص **11**
الهدف ..... ص 11
نقاط الانطلاق ..... ص 11
أهمية دراسة الفقر محلياً ..... ص 12
تعدد أساليب البحث والعمل، وأداوتهما ..... ص 12
في أهمية دور الإنسان ..... ص 12
عرض الدراستين ..... ص **14**
أ- الخلاصات والاستنتاجات العامة ..... ص 14
تعريف الفقر ..... ص 15
البحث الاجتماعي بالمشاركة ..... ص 15
دليل الحرمان الحضري ..... ص 16
الإطار المفهومي وأسس القياس المقترح ..... ص 16
الميادين التي يتكون منها الدليل ..... ص 16
فلسفة القياس ..... ص 17
ب- العمل الميداني ..... ص 18
مقدمة ..... ص 18
المساران المعتمدان في بناء الدليل ..... ص 19
المؤشرات الإفرادية المكونة للدليل ..... ص 19
فئات الحرمان الخمسية والثلاثية ..... ص 19
نسب الحرمان العامة وبحسب الميادين ..... ص 20
نسب الحرمان العام بحسب الأحياء ..... ص 21
الأسر الأشد فقراً وحرماناً ..... ص 22
توزع الأسر المحرومة على الأحياء ..... ص 23
تركز الحرمان وتركز الرفاه ..... ص 23
الهرم الاجتماعي ..... ص 24
بعض الخصائص الأخرى ..... ص 24
تطور الفقر في المدينة ..... ص 25
السياسات والتدخلات لمكافحة الحرمان ..... ص **27**
السياق التاريخي للتهميش ..... ص 27
المشاكل المركبة ..... ص 27
التنمية المناطقية في الخطط الحكومية ..... ص 28

طرابلس في المخطط الوطني لترتيب الأراضي ..... ص 28
التوصيات القطاعية ..... ص 29
توصيات في المجال الاقتصادي ..... ص 29
توصيات أولية في مجال السكن ..... ص 30
توصيات في مجال التعليم ..... ص 30
توصيات في مجال الصحة ..... ص 30
الخطوات المستقبلية ..... ص **32**
الإنجاز المحقق ..... ص 32
ماذا بعد؟ ..... ص 32
لا يزال الطريق طويلاً ..... ص 34

تقديم

يواكب العمل العلمي الذي يحتويه هذا الإصدار، أحدث الاتجاهات العالمية في قياس الفقر بشكل عام، وفي دراسة وقياس الفقر الحضري بشكل خاص، لا بل إنه يمثل تجربة رائدة بحق على أكثر من صعيد.

يجتمع في تصميم «دليل الحرمان الحضري»، المخصص لقياس الفقر في المدينة الواحدة وأحيائها، عدد من الخصائص التي تجعل من هذا الدليل تجربة مميزة وغير مسبوقة في المنطقة. فهو يتبنى مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد بشكل أصيل، ويشتق منه مقياساً للحرمان يرتكز على أسس نظرية ومفاهيمية صلبة، كما يتميز بالبساطة والدقة وبالكفاءة، إضافة إلى كونه قليل الكلفة.

هذه الخصائص، التي هي في أساس تصميم هذا الدليل، تضعه في متناول المجالس المحلية والمراصد الحضرية، وجميع المعنيين بالتخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي، كما انه يردم الهوة بين المخططين المحليين - أي المستخدمين - وبين أدوات قياس الفقر وتحليله الرائجة، المعقدة غالباً، بما يجعل فهمها واستخدامها مهمة صعبة. ويمكن اعتبار هذا الدليل بمثابة البداية لتصميم الجيل الثاني من أدلة أحوال المعيشة، التي كانت المنطقة العربية قد سبقت مناطق العالم الأخرى إلى استخدامها على المستويين الوطني والإقليمي، بين عامي 1998 و2008.

إنها تجربة عربية من ألفها إلى يائها، تدلّ على أن المؤسسات العربية عندما تتعاون، والخبرات العربية عندما تتكامل، يمكنها أن تثمر من المساهمات العلمية والعملية، ما لا يقلّ قيمةً عن مساهمات المناطق الأخرى. كما تبرهن أيضاً، ان التكامل في الجهود بإمكانه أن يحولنا إلى منطقة منتجة للمعرفة، لا مجرد مستهلك لها.

لقد تميز هذا الجهد أيضاً بالجمع بين الاستخدام التكاملي للمناهج البحثية المختلفة الكمية والنوعية، وبين البعد المعرفي النظري والبعد العملي الذي يوظف البحث والتحليل في خدمة رسم السياسات والتدخلات الملائمة، وتحويل دراسة الفقر من بحث في الأرقام الباردة، إلى عمل حي في خدمة الفقراء والمحرومين أنفسهم. إن جعل الناس أنفسهم محور الاهتمام، يعني إجراء تحول جذري في مقاربة الفقر وأدوات القياس والتحليل نفسها، وفي السياسات والتدخلات. وهذا ما يجمع عليه اليوم معظم المعنيين من خبراء ومتدخلين، إلا أن قلة محدودة تقدم على اتخاذ خطوات جريئة لتجاوز المقاربة التقليدية التي تقادمت ولم تعد صالحة للزمن الحاضر.

يحتوي هذا الإصدار على محاولة في هذا الاتجاه، نأمل ان تكون مقنعة للمعنيين. فخلال الأعوام الثلاثة الماضية، استقطبت هذه المنهجية ردود فعل إيجابية على أكثر من مستوى: في المنتديات الدولية حيث عرضت المنهجية وبعض النتائج؛ في المنتديات الإقليمية لاسيما مؤتمرات منظمة المدن العربية، والبنك الإسلامي، وجامعة الدول العربية؛ في ورشات العمل المحلية

والاجتماعات المباشرة مع المعنيين حيث عرضت المنهجية في تونس ونواكشوط والخرطوم وحلب وصنعاء وعمان وطرابلس - لبنان. وقد رأى كثيرون في هذه المحاولة، من باحثين ومسؤولين في الشأن العام المحلي، حلاً عملياً لقياس الفقر دون كلفة، ووسيلة لإرشاد رسم السياسات ووضع الخطط الإنمائية المحلية، ولرصد حركة الفقر والتقدّم على الصعيد دون الوطني في تحقيق هدف مكافحة الفقر، وهو من الأهداف الإنمائية للألفية، وأجندة التنمية لما بعد 2015.

تلك المواقف كلها ردود فعل مشجعة، لكن هذه التجربة هي خطوة أولى على طريق طويل. لا يزال أمامنا كثير من العمل. فلا بدّ من اختبار الدليل في مدن مختلفة، وفي الوسط الريفي، وإجراء دراسات ميدانية في مدن مختلفة من بلدان مختلفة أيضاً، قبل أن نتوصل إلى صيغة نهائية وتوثيق المنهجية والأدوات المرافقة لها، وقبل اعتماده من المؤسسات الاقليمية، فيصبح أداة تُطبّق في جميع المدن والتجمعات السكانية في البلدان العربية، تسمح بدراسة الحرمان المحلي وقياسه على مستوى المدينة أو البلدة الواحدة، وبإجراء مقارنات موضوعية بين مختلف المدن في المنطقة العربية.

نحن نصبو الى هذا إلهدف. والشراكة بين المؤسسات والجهات التي تعاونت على إنجازهذه الدراسة ستستمر من أجل استكمال هذه التجربة الرائدة، وتثبيتها في مصاف التجارب العالمية.

أخيراً، لقد عمل على إنجاز هذا الإصدار، وما رافقه من دراسات ميدانية وورش عمل واجتماعات خبراء، فريق كبير من الباحثين والقادة المحليين والإداريين، وقد تمت الإشارة اليهم بالتفصيل في مقدمة الدراستين عن طرابلس، ونحن نجدد شكرهم مرة أخرى. إلا اننا نود ان نخص بالشكر الشخصين اللذين توليا قيادة هذا العمل بكل تفاصيله العلمية والتنظيمية، وهما الأستاذ أديب نعمه، المستشار الإقليمي في الأسكوا، والدكتور عثمان الحسن محمد نور خبير الدراسات السكانية ومستشار المعهد العربي لإنماء المدن، اذ لهما الدور الأكبر في تحويل فكرة الدليل إلى واقع متحقق.

عبد الله العلي النعيم
رئيس مجلس الأمناء
ورئيس المعهد العربي لانماء المدن

الدكتور طارق العلمي
مدير إدارة القضايا الناشئة والنزاعات
الاسكوا

المنهجية

الهدف

يتمثل أحد الأهداف الأكثر أهمية لمشروع دراسة الفقر الحضري، وللشراكة بين المعهد العربي لإنماء المدن والاسكوا في هذا المجال، في إنجاز **هدف معرفي**، هو بناء **دليل لقياس الفقر الحضري**، وهذا ما يمثل الهدف الرئيس للدراسة. الطريقة الأمثل لتحقيق هذا الهدف تكمن في اقتران الجهد النظري الأساسي بالعمل الميداني منذ البداية، وهذا ما التزم به فريق العمل.

فخلال وقت قصير، تمّ الانتقال من ورقة العمل النظرية المعدة عام 2010 التي تضمنت اقتراحاً مبدئياً لقياس الفقر الحضري في سياق إيجاد أدوات لقياس تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية، ولاحقاً أهداف ما بعد 2015، على مستوى المدينة؛ إلى قيام شراكة لتطبيق هذه المنهجية المقترحة على ثلاث مدن عربية من خلال مشروع الفقر الحضري التابع للمعهد العربي لإنماء المدن، هي: تونس، ونواكشوط، ومدينة طرابلس في لبنان.

تم تطوير هذا الدليل الذي نقترح تسميته **"دليل الحرمان الحضري"**، في هذا السياق. كما أن العمل الميداني والتفكير النظري، قادا فريق العمل إلى نتيجة منطقية قوامها أن منهجية الدليل قابلة للتطبيق في الوسطين الحضري والريفي، مع تكييف اختيار المؤشرات، بما يجعله أساساً صالحاً لقياس الفقر محلياً، إذا ما بذل الجهد العلمي المناسب في هذا الاتجاه.

نقاط الانطلاق

لا يمكن الانطلاق في مشروع بحثي أو عملي دون تصور واضح للنتيجة التي نرغب في الوصول إليها. وهي في حالتنا: تصميم أداة بسيطة لقياس الفقر في المدن (واستطراداً في الريف وعلى المستوى المحلي عموماً)، من ضمن الشروط والمواصفات التالية:

- أن تكون الأداة **بسيطة وغير مكلفة**،
- ان تكون **قابلة للفهم والاستخدام** من قبل المراصد الحضرية، والمجالس المحلية، والفاعلين المحليين،
- أن تكون مصممة لقياس **فقر الأسر**، وصالحة لتقييم الفقر على مستوى الأحياء داخل المدينة، وأن تسمح بالتالي بقياس التفاوت بين أحياء المدينة أو البلدة الواحدة،
- أن تكون مفيدة **لتصميم السياسات** المحلية،
- أن تكون صالحة لقياس حال الحرمان في المدينة (أو القرية أو أي تجمع سكني) بصفتها وحدة، والمقارنة بين المدن وبين التجمعات الأخرى المتشابهة من حيث طبيعتها.

كما تم اعتماد العناصر التالية في توجيه بناء القياس المقترح:

- اعتبار الفقر ظاهرة **متعددة الأبعاد**،
- التركيز على الحرمان أو الفقر ذي الطابع **المادي** تحديداً،
- النظر إلى الفقر بطابعيه **المطلق والنسبي** في الوقت عينه،
- **تجنب** استخدام القياس التقليدي: فقر الدخل (خطوط الفقر).

أهمية دراسة الفقر محلياً

القياسات الوطنية (والعالمية) غالباً ما تكون غير قابلة للتطبيق على المستوى المحلي بحكم طبيعتها، أو نظراً لكلفتها، ولتعذر استخدامها من قبل الفاعليين المحليين. كما أنها تكون احياناً كثيرة غير صالحة لقياس الخصائص أو التجليات المحلية للفقر والحرمان. هذا أمر طبيعي، الأمر الذي يتطلب أن يتم تحويل أدوات القياس بشكل جوهري، أو تصميم أدوات قياس جديدة قادرة على تقديم معرفة أكثر دقة عن الوضع المعيشي للأسر محلياً، بما في ذلك على مستوى الأحياء المدينية ضمن المدينة أو البلدة الواحدة لأغراض عملية لا تخفى على أحد. إن طريقة القياس المقترحة تراعي هذه الشروط والمواصفات.

أما الاعتقاد بأن دراسة الفقر على النطاق المحلي هي عملية تطبيق آلية لقياسات الفقر الوطنية (أو العالمية) على نطاق جغرافي صغير، فهو اعتقاد خاطئ. للقياسات العالمية الوطنية وظائفها وخصائصها، واعتمادها خارج نطاقها ووظائفها المتلائمة معها، لا يؤدي إلى إنتاج المعرفة الدقيقة المتوخاة من القياس المحلي، والمطلوبة من أجل وضع السياسات والتدخلات، لاسيما من قبل الجهات المحلية.

تعدد أساليب البحث والعمل، وأداوتهما

اذ نرغب في دراسة أي ظاهرة حقاً، لا يمكن أن نكتفي باستخدام أسلوب أو أداة واحدة بشكل حصري، لاسيما عندما تكون الظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، كما ظاهرة الفقر. دليل الحرمان الحضري هو بهذا المعنى واحد من أدوات دراسة الفقر الحضري، لا يحل محل أدوات وأساليب أخرى، ولا يحل بالتأكيد، وأولاً، محل التحليل الذي يفترض أن يقوم به الإنسان العاقل. أداة للدراسة، ليست الدراسة نفسها. ودليل الحرمان الحضري بصفته هذه، أي أداة، يحاول أن يسد نقصاً في أدوات البحث والعمل.

في مشروع دراسة الفقر الحضري، والمنهجية التي اتبعها فريق العمل الذي أنجز هاتين الدراستين، تم الالتزام بهذا التوجه. لذلك تم الجمع بين دراسة اعتمدت منهج البحث بالمشاركة، ودراسة أخرى اعتمدت أسلوب البحث الإحصائي الميداني بالعينة. كما أن كلا الدراستين استفادتا من القياسات والدراسات الوطنية.

إن منهجية دراسة الفقر الحضري التي يقترحها مشروع المعهد العربي لإنماء المدن والاسكوا، تقوم على الاستخدام الذكي والمتزامن لثلاث مجموعات من الأساليب والأدوات هي التالية:

1- مجموعة القياسات الوطنية (فقر الدخل، والفقر المتعدد الأبعاد)،
2- استخدام القياس الإحصائي من خلال العمل الميداني (في حالتنا هذه دليل الحرمان الحضري)،
3- استخدام مناهج البحث النوعي والأساليب التشاركية (في حالتنا هذه البحث الاجتماعي بالمشاركة)؛

مع التأكيد طبعاً على اتباع كل خطوات البحث العملي المنهجية الأخرى، بدءاً من الصياغة الواضحة للفرضيات الابتدائية، وصولاً إلى التوثيق الدقيق للمصادر.

في أهمية دور الإنسان

ثمة نقاط هامة لا بد من الإشارة إليها تتعلق بأهمية التحليل ودور الإنسان في هذه العملية. وهذه مسائل تهمل أحياناً أو تضيع في التفاصيل الإجرائية والأرقام.

أولاً، إن الأرقام والإحصاءات والجداول أو الوقائع النوعية التي نستخلصها من البحث المكتبي أو الميداني، ليست هي الدراسة ولا هي الهدف. إنها أدوات

الدراسة والبحث، أو هي المادة الخام التي يجب أن يتم تحليلها من قبل الأشخاص المعنيين (الباحث أو المتدخل أو كلاهما). **ان الناس الذين يتولون تحليل البيانات والتحضير لاستخدامها أو استخدامها، هم العنصر الأكثر أهمية في إنتاج المعرفة، وفي إنتاج السياسات والتدخلات.**

ثانياً، إن دراسة الفقر هي دراسة الناس الفقراء أنفسهم، وظروف معاشهم، ومواقفهم، واحتياجاتهم، وقدراتهم، وتطلعاتهم؛ لا دراسة للأرقام الباردة. وعلى الأدوات التي ننتجها من أجل المعرفة والعمل، خصوصاً على الصعيد المحلي وعند صنع السياسات، أن تسعى للاقتراب إلى أقصى قدر ممكن من التقاط نبض هؤلاء الناس وديناميّة حياتهم الفردية والجماعية. وهذا بالتأكيد يرتب متطلبات محددة على **وسائل الدراسة والقياس**، بحيث **يجب أن تكون أقل غربة عن الناس المعنيين أنفسهم.**

ثالثاً، إن أي نتائج نحصل عليها من استخدام أفضل الأدلة وأفضل وسائل القياس، سوف تبقى غير كافية عندما نريد أن ننتقل من "الورق" إلى العمل. إن أفضل الأدوات لا تفعل فعلها إلا إذا تركت حيزاً للعامل البشري، للإنسان، في سد الفجوات، سواء بالنسبة إلى التقييم أو بالنسبة إلى اقتراح السياسات والتدخلات المناسبة. **إن "الخطأ" البشري هو أمر لا غنى عنه من أجل الاقتراب أكثر ما يمكن من الفهم والتدخل الصائبين. وكل منهج يسقط العامل البشري يبقى جزئياً بالضرورة.**

عرض الدراستين

ركزت دراسة الفقر بالمشاركة على السياسات والتدخلات، وهي بحث نوعي جمع بين البحث المكتبي وبين إجراء مقابلات واجتماعات كثيرة مع أصحاب العلاقة من أجل رصد تجليات الفقر والسياسات والتدخلات القائمة أو المطلوبة لمعالجته. في حين كان الهدف الرئيس من دراسة دليل الحرمان هو بناء الدليل نفسه، وهي استندت إلى تحقيق ميداني بالعينة، وركزت أكثر على قياس الحرمان بحسب الأحياء، وبحسب الميادين المكونة لدليل الحرمان. **وقد تبين وجود تقاطعات كبيرة جداً في التقييم وفي الاستنتاجات، على الرغم من اختلاف مناهج البحث والأهداف بين الدراستين، وهذا أمر غير مستغرب.**

الفقرات التالية، تعرض أهم النقاط في الدراستين بشكل مدمج، مع تخصيص المصدر عند الحاجة.

أ- الخلاصات والاستنتاجات العامة

توصلت الدراستان إلى استنتاجات مشتركة، مع بعض التخصيص الناجم عن تمايز الأهداف بين تقييم السياسات وقياس الحرمان.

أهم الاستنتاجات العامة هي التالية:

1- **طرابلس مدينة فقيرة مع جيوب رفاه:** ظاهرة الفقر والحرمان في طرابلس واسعة الانتشار، ومعقدة، ومتعددة الأبعاد والتجليات، بحيث لا يصح وصف الوضع بأن هناك **جيوباً** للفقر والحرمان يمكن عزلها عن بقية المدينة، والتعامل معها موضعياً من خلال مشاريع محدودة النطاق. **وما يمكن اعتباره** طبقة وسطى وما فوق، لا تزيد عن 20% من إجمالي سكانها، يتركزون اساساً في الحيين الحديثين بين النطاقين البلديين لطرابلس والميناء، وبعض الجيوب الصغيرة المنتشرة في أحياء أخرى. وبالتالي يستحيل فصل سياسات مكافحة الفقر والحرمان فيها عن مسار عملية التنمية الشاملة في المدينة كلها.

2- **أبعاد الفقر المختلفة متلازمة ومترابطة بقوة:** وبناء عليه لا يمكن التصدي لبعض أبعاد الفقر وإغفال أبعاد أخرى، بل ثمة حاجة إلى التدخل المتكامل، وهو ما يؤكد الملاحظة السابقة.

3- **تقليص التفاوت على مستوى المدينة، هدف رئيسي:** ثمة تفاوت كبير بين أحياء المدينة، وتتراوح نسبة الأسر المحرومة بين حد أقصى هو 87% في حي باب التبانة – السويقة، وبين 19% في حي بساتين طرابلس. أي إن نسبة الحرمان في الحي الأكثر حرماناً مقسومة على نسبة الحرمان في الحي الأقل حرماناً، تبلغ 4.6 أضعاف. وهذا قياس بسيط للتفاوت، يمكن اعتماده لرصد مستوى النجاح في تقليص الفجوة بين الأحياء والسكان.

4- **ضرورة تنفيذ مشاريع كبرى للتنمية الاقتصادية:** إن النهوض بالدورة الاقتصادية المحلية من خلال عدد من المشاريع الكبيرة المدروسة في إطار خطة اقتصادية – تنموية وطنية هو أمر ضروري جداً، إذ بحكم حجم المشكلة في طرابلس، لا يمكن التصدي لها من خلال المشاريع الصغيرة وحدها، بل من خلال ربطها، وربط التدخلات القطاعية والفئوية، وتمفصلها على مكوّن التنمية الاقتصادية الذي يلعب دوراً حاسماً في مكافحة ظاهرة الفقر، كما بينته الدراستان.

5- **الحاجة إلى قيادة مركزية – محلية قوية:** المتدخل الأكثر أهمية لا بد أن يكون الحكومة المركزية نفسها، بشراكة مباشرة ووثيقة مع السلطات المحلية، حيث تكون هناك قيادة فعالة واحدة مركزية – محلية، تتولى قيادة وتنسيق مجمل التدخلات الأخرى التي لا بد أن يتدخل فيها أيضاً، وبقوة، القطاع الخاص، ثم منظمات المجتمع المدني والمواطنون عموماً. **إن مسار التدهور في مدينة طرابلس بدأ من تهميشها سياسياً وقيادياً على**

امتداد العقود الماضية. العلاج يجب أن يبدأ من هنا أيضاً.

6- **التنافس السياسي المحلي ضار، ويشجع على الفوضى:** الهيئات والقيادات المحلية لم تنجح خلال السنوات الماضية في تشكيل إطار واحد للتنسيق في ما بينها مع ما يحمله ذلك من آثار سلبية. كما لم تنجح في أن تشكل إطاراً موحداً للتفاوض مع المانحين والجهات الخارجية، تخفف من الفوضى والازدواجية.

7- **تغيير صورة طرابلس:** الطريق إلى تغيير هذه الصورة يبدأ من الاعتراف بمكامن الخلل الحقيقية في صورة المدينة كما تظهر في عيون سكانها أنفسهم، وفي الحراك الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المفقود أو الضعيف فعلياً، وفي الانفتاح المحدود والمقيد بالكثير من المحرمات ذات المنشأ السياسي، والتي تؤدي إلى تآكل المدينة من الداخل، وتبرر صورتها السلبية في عيون الآخرين.

8- **طاقات كامنة وغير مستخدمة:** تختزن طرابلس من الإمكانيات والطاقات البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ما يجعلها قادرة على إطلاق دينامية تنموية تعطي نتائج فعلية في وقت قصير نسبياً. والطريق إلى ذلك يكون باعتماد سياسات اجتماعية، وسياسات للتنمية الاقتصادية المناطقية، مناسبة على الصعيد الوطني. كما يمر أيضاً بتبلور **قيادة تنموية قوية في طرابلس نفسها تؤمن بالمشاركة، وتكون عقلها، وعينها، وصوتها، وذراعها التنموية.**

تعريف الفقر
البحث الاجتماعي بالمشاركة

ركزت دراسة الفقر في طرابلس من خلال البحث الاجتماعي بالمشاركة، على السياسات والتدخلات وغلب عليها الطابع النوعي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. في هذا السياق، تم اعتماد تعريف للفقر يستوحي منهجية "سبل المعيشة المستدامة" في التنمية المحلية، التي تركز على تحليل المكونات والأبعاد المختلفة والمتكاملة للظاهرة الواحدة، واقتراح التدخلات المناسبة بشكل تكاملي على هذا الأساس.

في دراسة طرابلس المعنية، تمّ تعريف الفقر، من الناحية العملية، من خلال تحديد الأبعاد الأكثر أهمية التي تمثل تجلياته ومسبباته في الوقت نفسه، وهي ستة أبعاد على النحو التالي:

1- **البعد المكاني،** حيث هناك تركز جغرافي للفقر في أحياء معينة؛
2- **البعد الاقتصادي،** وهو كل ما يتصل بالدخل والعمل وتوفر الموارد؛
3- **البعد التعليمي،** حيث الترابط شديد بين تدني مؤشرات التعليم وحالة الفقر، كما أن الحرمان من التعليم، هو من مكونات تعريف حالة الفقر نفسها؛
4- **البعد الصحي،** وهو من الطبيعة نفسها كما البعد التعليمي، لجهة ارتباطه بالفقر والحرمان؛
5- **بعد السكن والخدمات،** وتوفر البنى التحتية الأساسية المرافق التي توفر الخدمات العامة للأسر والسكان؛
6- **البعد الأمني،** سواء لجهة كون التوترات الأمنية التي عرفتها المدينة منذ 1980 هي أحد عوامل التهميش والفقر، أو أنها الآن سبب يحول دون الخروج منه، وهو ما يجعل من هذا البعد، ومضمونه السياسي، مكوناً أساسياً من مكونات مشكلة الحرمان في طرابلس، ومكوناً أساسياً من استراتيجية التنمية فيها.

شكل 1: أبعاد ظاهرة الفقر في طرابلس

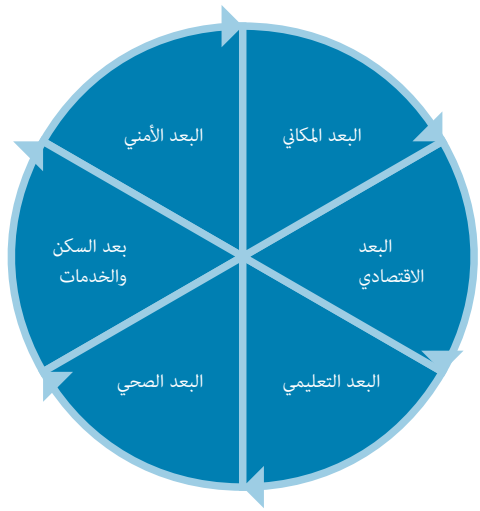

دليل الحرمان الحضري

دراسة الفقر من خلال دليل الحرمان الحضري، استندت إلى بحث إحصائي كمي، وتضمنت أيضاً تصميم دليل الحرمان الحضري بشكل منهجي، انطلاقاً من عدد من المبادئ والمرتكزات النظرية.

الإطار المفهومي وأسس القياس المقترح

طريقة القياس المقترحة – دليل الحرمان الحضري - تتفق مع مقاربات عالمية، وإقليمية، ووطنية في مجال قياس الفقر المتعدد الأبعاد، نجد لها مسميات متعددة مثل الفقر البشري (برنامج الامم المتحدة الإنمائي 1997)، أو دليل أحوال المعيشة (دليل من تصميم عربي 1998)، أو دليل الفقر المتعدد الأبعاد (برنامج الامم المتحدة الإنمائي وجامعة أوكسفورد 2010)، وغيرها، تندرج كلها في إطار مقاربة القدرات أو التنمية البشرية.

من جهة أخرى، تضمن تقرير **لجنة ستيغلتز – سن – فيتوسي** التي شكلها الرئيس الفرنسي ساركوزي عام 2008 لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، أساساً نظرياً وإحصائياً صلباً لقياس بديل للفقر، يدرجه ضمن قياس أوسع لنوعية الحياة، وهو متسق مع التجربة العربية السابقة (دليل أحوال المعيشة)، ومع دليل الحرمان الحضري.

الميادين التي يتكون منها الدليل

يتكون الدليل من أربعة ميادين تمثل جميعها أبعاداً رئيسية لتعريف الفقر المتعدد الأبعاد. **وهذه الميادين لها أهمية متساوية في الدليل**، وهي التالية:

1- السكن،
2- التعليم،
3- الصحة،
4- الوضع الاقتصادي للأسرة.

وقد تم اختيار ثلاثة مؤشرات لقياس مستوى الحرمان في كل ميدان.

شكل 2: تكوين دليل الحرمان الحضري (المطبق في طرابلس – لبنان)

دليل الحرمان الحضري

التعليم	السكن	الصحة	الوضع الإقتصادي
الأب أو الأم دون الإبتدائي	مسكن مرتجل أو أكثر من 2 في غرفة نوم واحدة	الأسرة ليس لديها تأمين صحي	الأسرة لا حساب مصرفي لها
طفل واحد غير ملتحق بالروضة أو الإبتدائي	لا تبريد ولا تدفئة ملائمة في المسكن	أحد الأفراد مرض ولم يتابع علاجه	الأسرة لا تملك سيارة
لا أحد في الأسرة معه شهادة ثانوية	لا اشتراك في مولد كهرباء خاص	آخر طفل مولود خارج المستشفى	الأسرة لم تزر المطاعم أو المقاهي خلال شهرين

فلسفة القياس

تلحظ «فلسفة» دليل الحرمان الحضري، تغطية أبعاد متعددة من الحياة الكلية للمواطن التي تتداخل في ما بينها، والتي تتشكل حالة الفقر من مركب منها لا ينحصر في جانب دون آخر، إلى جانب التزامها بمبدأ البساطة وسهولة الاستخدام، في الوقت عينه.

تعريف الفقر/الحرمان المعتمد في الدليل، والمتغيرات والمؤشرات تم اعتمادها في الدليل، يلحظ الفئات التالية من المؤشرات:

1- الفئة الأولى تغطي **الاحتياجات needs**،
2- الفئة الثانية تغطي **الموارد resources**،
3- الفئة الثالثة هي **القدرات capabilities**،
4- الفئة الرابعة تتعلق **بالحقوق rights**،
5- الفئة الخامسة تتعلق **بالحريات - الخيارات freedom - choices**.

نعتبر أن كل الميادين والمؤشرات المشار إليها بمثابة **احتياجات وموارد وقدرات وحقوق وحريات في الوقت نفسه**. أما عن **منظور الحقوق** ايضاً، فيفيد معنى **الإلزام** وتلازم الحقوق وعدم اجتزائها، ورفض فكرة المقايضة بين حق وآخر.

يلخص الجدول التالي توزع المؤشرات المختارة حسب الفئات الخمسة التي جرى عرضها:

جدول 1: المؤشرات بحسب توصيفها ودلالتها

	حاجات	موارد	قدرات	حريات أو خيارات	حقوق
أحد الوالدين لم ينه الابتدائي	1	2	1	3	
طفل في الأسرة بين 4 و15 غير ملتحق			2		1
لا أحد في الأسرة حائز على الشهادة الثانوية		2	1	2	
مسكن مرتجل أو اكثر من شخصين في غرفة النوم	1				2
الأسرة ليس لديها مولد كهربائي	1			2	
المسكن ليس فيه تبريد وتدفئة ملائمة	1				
الأسرة ليس لديها تأمين صحي		2			1
مرض شخص في الأسرة ولم يتابع علاجه	1				2
آخر ولادة تمت خارج المستشفي		1		2	
الأسرة لا تملك سيارة		1		2	
الأسرة ليس لديها حساب مصرفي		1			2
الأسرة لا تزور المطاعم والمقاهي		2		1	
مجموع مرات التوصيف	5	7	3	6	5
مجموع مرات التوصيف في الترتيب الأول	5	3	2	1	2

ب- العمل الميداني

مقدمة

تم تنفيذ الدراسة الميدانية في مدينة طرابلس، خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر 2011، وشملت النطاقين البلديين للمجلس البلدي لمدينة طرابلس والمجلس البلدي لمدينة الميناء. استخدم فيها استبيان موسع تضمن 270 متغيراً وتم تصميمه خصيصاً لهذه الغاية. بلغ حجم العينة الكاملة 1500 أسرة، وهي عينة عشوائية موزعة على الأحياء بحسب حجم السكان في كل حي. وقد تم استبعاد حي أبو سمرا من النتائج النهائية فبلغ الحجم النهائي للعينة التي استخدمت في التحليل 1271، ممثلة على مستوى سبعة أحياء في المدينة على النحو المبين في الجدول أدناه.

جدول 2: تصميم العينة[1]

الأحياء	نسبة السكان	عدد الجزر	عدد الإستبيانات
بساتين طرابلس	16%	12	204
التل - الزاهرية	9%	11	118
المدينة القديمة	14%	28	177
التبانة - السويقة	15%	24	187
القبة - جبل محسن	24%	25	310
الميناء	14%	19	173
بساتين الميناء	8%	7	102
المجموع	100%	126	1,271

1 - شمل العمل الميداني كامل أحياء طرابلس، بما في ذلك حي أبو سمرا الذي تمّ استبعاده عن النتائج النهائية، بسبب ثغرات شابت العمل الميداني وأدت إلى انحياز في نتائج هذا الحي.

المساران المعتمدان في بناء الدليل

اتبعت الدراسة مسارين متوازين ومترابطين لتصميم دليل الحرمان الحضري. **الأول** هو **مسار إحصائي** ونتج عنه تصميم دليل للدخل مكوَن من سبعة مؤشرات، وقد استخدم بالدرجة الأولى من أجل التحقق من نتائج دليل الحرمان الحضري والمقارنة. والمسار **الثاني** هو **مسار تحليلي – معياري – إحصائي**، نتج عنه تصميم دليل الحرمان الحضري الذي سوف نعرض نتائجه بالتفصيل في ما يلي.

المؤشرات الإفرادية المكونة للدليل

بينت نتائج البحث الميداني، بالنسبة للمؤشرات الإفرادية، ارتفاع نسبة الحرمان إلى أقصاها في المؤشرات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي وبالحماية الاجتماعية والقدرات المتقدمة (التعليم الثانوي) حيث تزيد عن 75% في أربعة مؤشرات من أصل 12 مؤشراً. يؤكد هذا استنتاجات الدراسات السابقة التي اعتبرت أن البعد الاقتصادي للفقر هو الأكثر أهمية إذا ما قورن بأوجه الحرمان الاجتماعي، لاسيما إذا ما تم قياس الحرمان الاجتماعي من خلال إشباع الحاجات الأساسية دون اعتبار كبير للنوعية.

شكل 3: نسبة الأسر المحرومة بحسب المؤشرات الإفرادية المكونة لدليل الحرمان الحضري

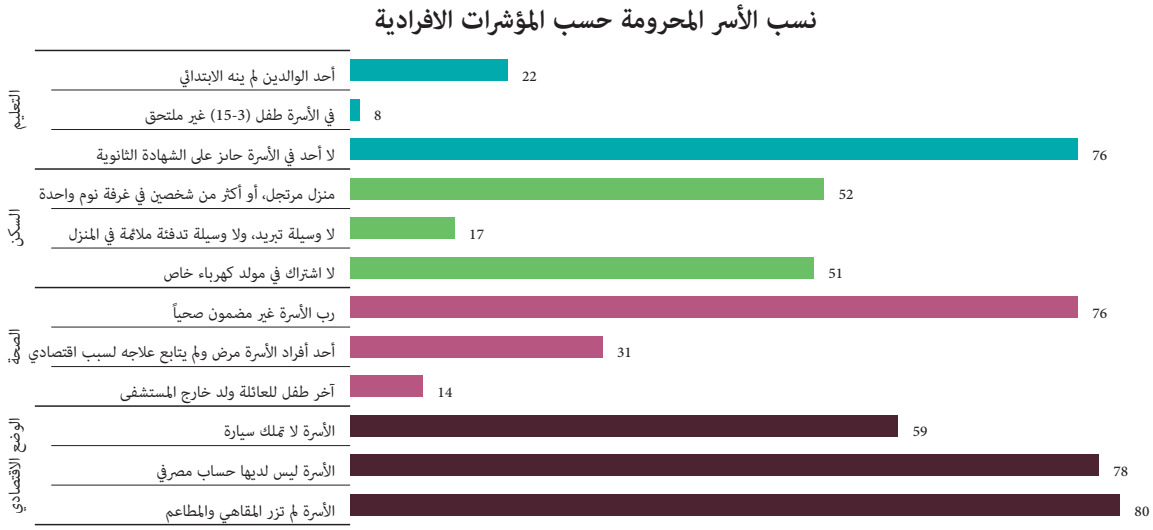

فئات الحرمان الخمسية والثلاثية

تقتضي ضرورات التحليل تصنيف الأسر ضمن فئات تعبر عن مستوى الحرمان. يتم ذلك من خلال تجميع الفئات الإفرادية في مجموعات أقل عدداً، تمكن الباحث من تكوين صورة عن الهرم الاجتماعي للسكان في المدينة، وفي الأحياء ومقارنتها. في الدراسة الميدانية لطرابلس، تم تجميع الأسر ضمن تصنيف خماسي (من خمس فئات) وثلاثي (من ثلاث فئات)، وذلك من خلال جمع نسب الأسر بحسب عدد مرات الحرمان.

في الحالتين، التصنيف الخماسي والثلاثي، **تم اعتبار تراكم ست مؤشرات حرمان (أي نصف العدد الاجمالي للمؤشرات) بمثابة العتبة التي تميز من سوف نعتبرهم محرومين – فقراء.** وهذه العتبة مشتركة للتصنيفين الخماسي والثلاثي . في **التصنيف الخماسي**، تمّ تخصيص الأسر التي تراكمت لديها 8 مؤشرات حرمان وأكثر بصفتها الأسر المحرومة جداً.

جدول 3: نسب الأسر بحسب مستويات الحرمان الخماسية والثلاثية.

التصنيف الخماسي (عدد مؤشرات الحرمان)	% من الأسر
محرومون جداً (8-12)	26
محرومون (6-7)	31
محرومون نسبياً (4-5)	21
محرومون جزئياً (2-3)	12
غير محرومين (0-1)	10
المجموع	100

التصنيف الثلاثي (عدد مؤشرات الحرمان)	% من الأسر
محرومون (6-12)	57
محرومون نسبياً (3-5)	28
غير محرومين (0-2)	15
المجموع	100

نسب الحرمان العامة وبحسب الميادين

الأسر المحرومة بحسب المنهجية المعتمدة، هي الأسر إلى تجتمع لديها 6 مؤشرات حرمان وأكثر من أصل المؤشرات الـ 12 التي يتكون منها دليل الحرمان الحضري. هذه الفئة التي سوف نسميها الأسر المحرومة (أو الفقيرة) أو المحرومين (الفقراء) هي موضوع الدراسة لجهة التوزيع والخصائص. في سياق التحليل تخصص الدراسة أحياناً الأسر التي تجتمع لديها 8 مؤشرات حرمان وأكثر من أصل المؤشرات الـ 12 التي يتكون منها الدليل"، والتي تسمى اختصار الأسر المحرومة جداً (أو الفقيرة جداً)، أو الأسر المحرومة حرماناً شديداً (فقراً شديداً).

وقد بينت النتائج، أن 57% من الأسر المقيمة في مدينة طرابلس لبنان هي أسر محرومة، من ضمنها 26% من الأسر محرومة حرماناً شديداً.

من ناحية أخرى، فإن الدليل يشمل أربعة ميادين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكل ميدان يستخدم ثلاثة مؤشرات لقياس الحرمان داخل الميدان الواحد. بحسب المنهجية، فإن الأسرة تعتبر محرومة في الميدان المعين اذا تجمع لديها مؤشرا حرمان (اثنان) من أصل المؤشرات الثلاثة المعتمدة في الميدان. وعلى هذا الأساس يمكن احتساب نسب الأسر المحرومة في كل ميدان على حدة، وهو ما يعطي صورة أكثر دقة عن الأبعاد الأكثر أهمية والأكثر مساهمة في وضعية الحرمان العامة للأسرة، ويشير إلى الأولويات القطاعية التي يجب أن تولى الإهتمام.

قد بينت النتائج، أن نسب الحرمان في الميدان الاقتصادي هي الأعلى بشكل واضح (77% من الأسر)، في حين هي تبلغ 35% في السكن، و35% في الصحة، و25% في التعليم.

يوضح الشكل التالي نسب الحرمان بحسب الدليل العام والميادين على مستوى مدينة طرابلس بكاملها.

شكل 4: نسب الحرمان حسب الميادين في طرابلس (% من الأسر).

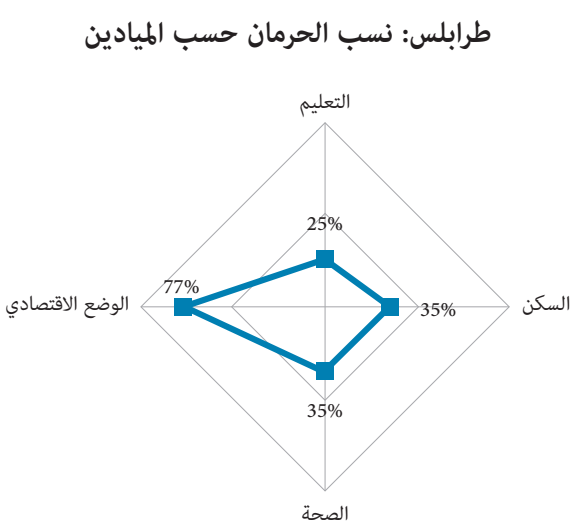

نسب الحرمان العام بحسب الأحياء

تلجأ معظم الأدلة الحضرية السائدة إلى استخدام الخصائص المكانية، حيث تقيّم الأحياء نسبة إلى وضع الخدمات فيها أو البنى التحتية، وهي مؤشرات تنطبق على الحي، لا على الأسرة. أما دليل الحرمان الحضري فهو دليل يقيس الحرمان على مستوى الأسرة، ويجري إلحاق الحيز الجغرافي أو المكاني بخصائص الأسرة وليس العكس.

إن حساب الدليل على مستوى الأحياء له فائدة كبيرة جداً في إظهار التفاوتات العامة (وحسب الميادين) في مستويات الحرمان والفقر بين سكان الأحياء المختلفة.

بينت نتائج تطبيق الدليل على مدينة طرابلس وجود مثل هذه التفاوتات، على الرغم من أن المدينة عموماً فقيرة أو محرومة. أن أربعة احياء من أصل سبعة، تزيد فيها نسبة الأسر المحرومة عن متوسط المدينة البالغ 57%. أما الأحياء التي تقل فيها نسبة الحرمان عن هذا المتوسط، فهي ثلاثة أحياء: بساتين طرابلس (19%)، وبساتين الميناء (26%)، يليها منطقة التل – الزاهرية (36%). أما المناطق الأشد حرماناً فهي التبانة – السويقة حيث تبلغ نسبة الأسر المحرومة 87%، ثم المدينة القديمة، ثم القبة – جبل محسن، والميناء التي تقترب نسبة الحرمان فيها من متوسط المدينة.

شكل 5: نسب الحرمان حسب الأحياء (% من الأسر)

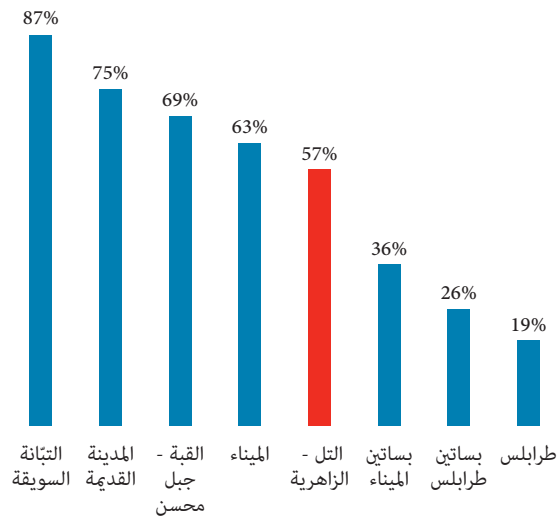

شكل 6: خريطة نسب الأسر المحرومة في طرابلس حسب الأحياء

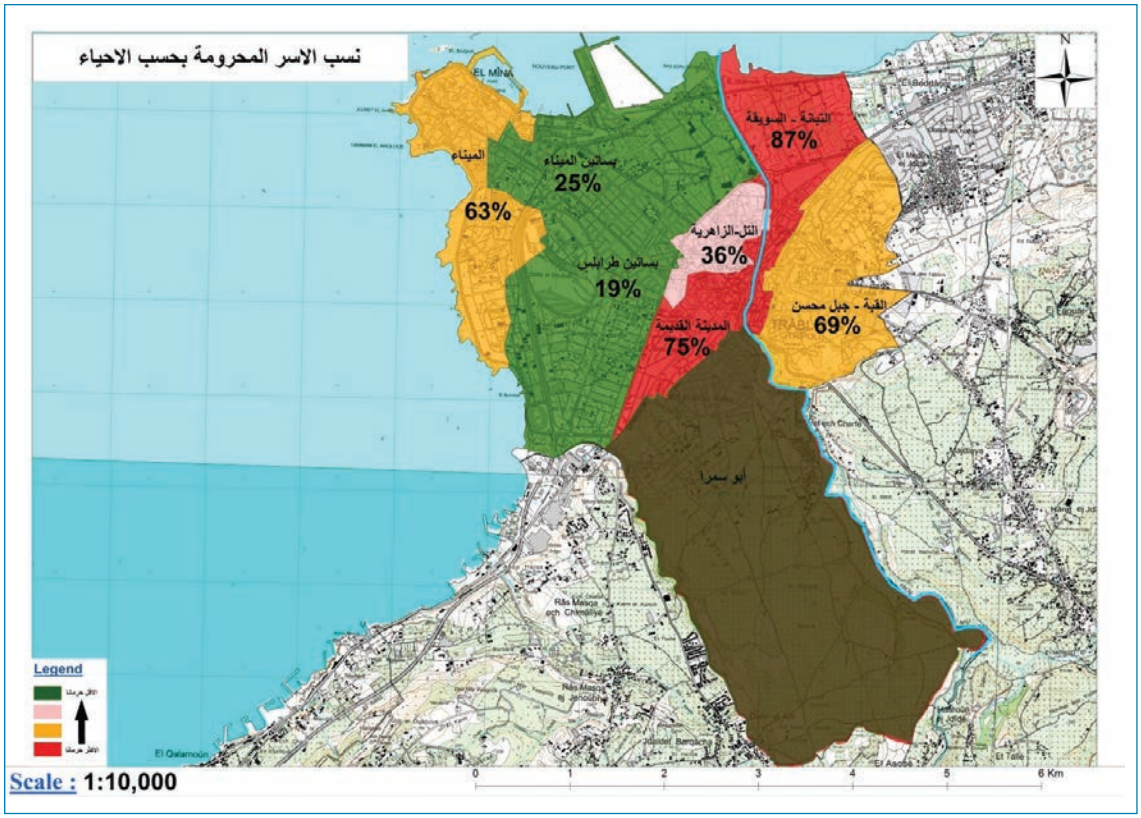

الأسر الأشد فقراً وحرماناً

لمزيد من التدقيق في تحديد الأولويات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتدخلات الرعائية والمساعدات الاجتماعية، قد يكون من الضروري تحديد الفئات الأكثر حرماناً بدرجة تشدد أعلى في المعايير. ونلفت النظر إلى أن ذلك يجب أن يتمّ حصراً في إطار **استراتيجية شاملة لمجمل المدينة ولمجمل السكان، أي في اطار استراتيجية تنمية محلية شاملة ومندمجة.** كما يجب أن يتمّ ذلك في إطار التعريف العام للفقر والحرمان. إن التعامل مع فئات الأسر الأكثر حرماناً يجب أن لا يكون معزولاً عن السياق الأكثر عمومية للتعامل مع الفقراء ومع عموم السكان. **إن التعامل مع الحرمان الشديد يجب أن يتمّ بالضرورة بصفته تخصيصاً ضمن السياسة الأشمل، لا بديلاً عنها.**

لدى حساب النتائج على أساس نسبة الأسر الأشد حرماناً (أي التي تجتمع لديها 8 مؤشرات حرمان فأكثر)، فإن النسبة المتوسطة في طرابلس هي 26% كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وتبلغ نسبة الحرمان الشديد أقصاها في باب التبانة – السويقة وهي 52%، وأدناها في بساتين طرابلس مع 5%. إن نسبة الحرمان الشديد الأقصى إلى الأدنى بحسب الأحياء هي حوالي عشرة أضعاف.

شكل 7: نسبة الأسر المحرومة حرماناً شديداً بحسب الأحياء في طرابلس (% من الأسر)

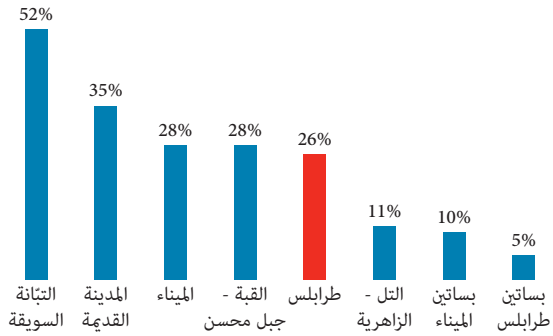

توزع الأسر المحرومة على الأحياء

بينت النتائج السابقة نسب الأسر المحرومة من أصل إجمالي الأسر المقيمة في الحي. وهي تعطي فكرة عن نسبة الحرمان في الحي نفسه، وتساهم في تحديد مستوى المعيشة فيه مقارنة بالأحياء الأخرى. يمكّن ذلك السلطة المحلية من تحديد أي حي أكثر فقراً من الأحياء الأخرى، لجهة طابعه العام ونسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه. بهذا المعنى فهو يحدد الأولوية الجغرافية للتدخل حين يكون ذلك ضرورياً.

لكن ذلك ليس كافياً، فهو يعطي نسبة الفقر في الحي ولكن لا يعطي فكرة كافية عن العدد المطلق لهذه الأسر في كل حي. وإن معرفة الحجم المطلق للأسر المحرومة أمر ضروري من أجل التخطيط التنموي والتدخل، لأنه عامل محدد في حجم الموارد المطلوب تخصيصها لمكافحة الفقر والحرمان في الحي المعني، وخصوصاً موارد الموازنة. إضافة إلى ذلك، فإذا كان الهدف هو خفض الفقر في المدينة عموماً، فإن معرفة العدد المطلق للأسر المحرومة ضروري أيضاً لأن خفض الفقر في الأحياء التي يتواجد فيها العدد الأكبر من الفقراء يساهم في تخفيض نسبة الفقر والحرمان الإجمالية في المدينة، في حين أن خفض الفقر في أحد جيوب الفقر حيث كل سكانه فقراء، ولكن عدد السكان فيه قليل، لا يساهم في خفض نسبة الفقر الإجمالية في المدينة.

بهذا المعنى، فإن المتدخل المحلي يحتاج إلى معرفة نسب الحرمان في الأحياء من إجمالي الأسر المقيمة في الحي، كما يحتاج إلى معرفة حصة الحي المعني من العدد الإجمالي للأسر المرحومة في المدينة، من أجل تصميم التدخلات الفعالة على مستوى الحي وعلى مستوى المدينة في آن، ومن أجل التخصيص الأمثل للموارد.

شكل 8: توزع الأسر المحرومة على الأحياء

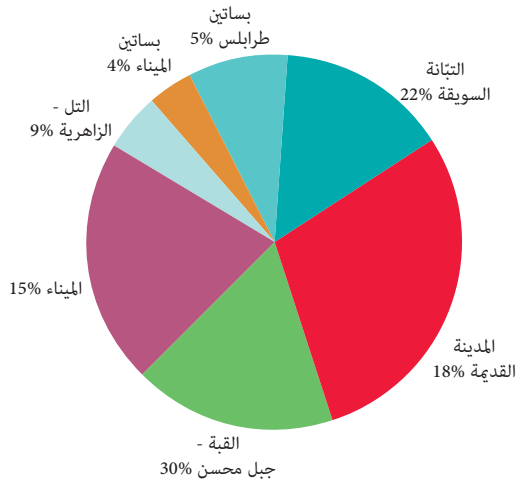

تركز الحرمان وتركز الرفاه

يبين توزيع فئات الأسر أن تركز الرفاه والثروة هو أعلى من تركز الحرمان بشكل واضح. ففي حين يتوزع الحرمان على غالبية الأحياء، فإن 85% من الأسر الأفضل حالاً حسب التقسيم الخماسي تسكن في بساتين طرابلس وبساتين الميناء، في حين تبلغ هذه النسبة 74% حسب التصنيف الثلاثي. أي كلما جعلنا معيار الرفاه أعلى، كلما زاد التركز في الحيين المعنيين.

الهرم الاجتماعي

تتمثل إحدى ميزات دليل الحرمان الحضري، في امكانية استخدامه من أجل تكوين صورة عن إجمالي الهرم الاجتماعي من الأكثر حرماناً إلى الأقل حرماناً، وهو ما يتجاوز التصنيف الثنائي إلى محروم/غير محروم. مثل هذه الصورة الإجمالية تسمح للباحث وللمتدخل أن يتعرف أيضاً إلى أماكن سكن الفئات الوسطى والثرية، وهو أمر ضروري عند وضع الخطط التنموية ورسم السياسات، حيث إن هذه الأخيرة لا تنبني على أساس تحديد الاحتياجات والتعرف إلى معيقات التنمية فحسب، بل تتطلب أيضاً، وبالضرورة، التعرف على الفرص المتاحة والإمكانيات الكامنة في المجتمع لتوظيفها في خدمة التنمية.

استخدم الدليل في الدراسة من أجل رسم الهرم الاجتماعي بحسب الفئات الخمسية، على مستوى المدينة والأحياء، والمقارنة في ما بينها، وبما يتجاوز مقارنة نسبة الحرمان فقط على النحو الذي عرضناه في الفقرات السابقة. بينت مقارنة الهرم الاجتماعي للأحياء اختلافات هامة في الهيكل العام لهذا الهرم، وأمكن التمييز بين ثلاثة نماذج من الأحياء:

- **النموذج الأول**، هو الأحياء الفقيرة، حيث قاعدة الهرم عريضة أو عريضة جداً، وقمة الهرم ضيقة، والنموذج الاقصى هو حي باب التبانة – السويقة، ويشترك معه في هذه التكوين العام أحياء المدينة القديمة، والقبة – جبل محسن، والميناء، والهرم الوسطي لمدينة طربلس نفسها.
- **النموذج الثاني**، هو الأحياء ذات الوضع الانتقالي التي تتعرض لإفقار متدرج ينقلها من أحياء تسكنها الفئات الوسطى إلى أحياء شعبية، وهو حال حي التل – الزاهرية، وهو استثناء بين الأحياء السبعة في المدينة، حيث التكوين العام لا يتخذ شكلاً هرمياً، إذ ثمة تضخم في الفئة الوسطى، مقارنة بحجم أقل للفئات في قمة الهرم وقاعدته.
- **النموذج الثالث**، وهو للأحياء الأفضل حالاً، كما بساتين طرابلس وبساتين الميناء، حيث قاعدة الهرم ضيقة وقمة الهرم عريضة، في إشارة إلى غلبة سكن الفئات الوسطى والمرفهة في هذين الحيين.

تبين الأشكال أدناه الهرم الاجتماعي للمدينة وللنماذج الثلاث، بما يمكن من المقارنة بصرياً في ما بينها بشكل سهل.

شكل 9: مقارنة الهرم الاجتماعي للأحياء المختلفة مع الهرم الوسطي لمدينة طرابلس (%)

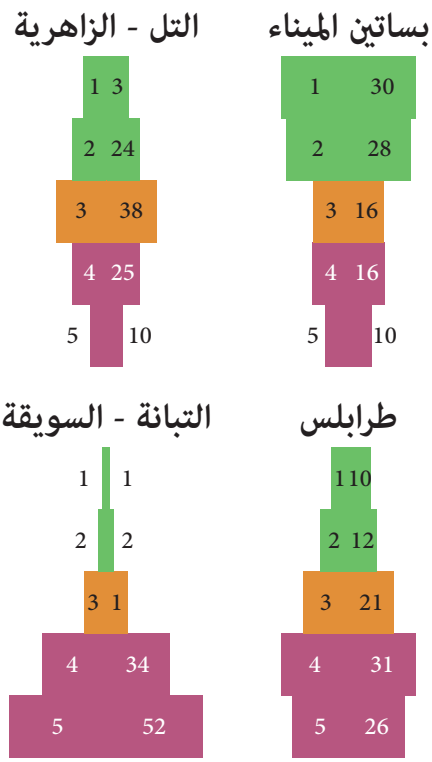

ملاحظة: الرقم إلى اليسار يمثل فئات الحرمان الخمسة من الأفضل حالاً (1) إلى الأكثر حرماناً (5)، في حين أن الرقم إلى يمين الشكل يمثل نسبة الأسر المحرومة في كل فئة.

بعض الخصائص الأخرى

أتت نتائج الدراسة الميدانية في المدينة متسقة مع ما هو معروف عموماً بالنسبة لكون الحرمان يرتبط بحجم الأسرة الكبير، وبعمر رب الأسرة وجنسه.

بالنسبة إلى حجم الأسرة، نسبة الفقر بين الأسر الكبيرة الحجم التي يزيد عدد أفرادها عن ستة تبلغ 78% مقابل ما يتراوح بين 48% و52% للأسر الاصغر حجماً. كما تبين أن نسبة الحرمان تبلغ أقصاها عندما يكون رب الأسرة دون الثلاثين (69%)، وهي تنخفض مع التقدم في العمر. أما لجهة جنس رب الأسرة، فإن نسبة الحرمان هي 69% بين الأسر التي ترأسها امرأة، مقارنة بـ 55% بالنسبة للأسر التي يرأسها رجل.

شكل 10: نسب الحرمان بحسب بعض خصائص رب الأسرة

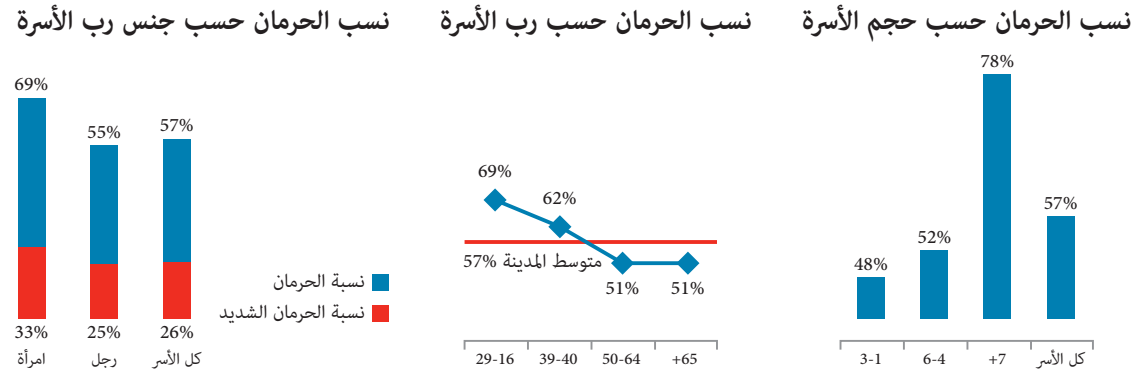

هذه النتائج تشير إلى انحياز في غير صالح الشباب والنساء في ما يتعلق بنسب الحرمان، وهو أمر يجب لحظه في السياسات والتدخلات.

اما لجهة التفاوت في مجال الالتحاق المدرسي، فقد بينت نتائج البحث الميداني أن معدل التحاق الفتيات هو أعلى من معدل التحاق الفتيان، وهذا التفاوت ناتج عن أن الذكور من التلامذة في الأحياء الفقيرة يبدؤون بالتسرب من المدرسة ابتداءً من عمر 13 سنة للالتحاق بسوق العمل، هذا يؤكد مرة أخرى، عدم ملاءمة استخدام مؤشرات الالتحاق المدرسي لرصد التمييز ضد المرأة، أو قياس ظاهرة تأنيث الفقر.

تطور الفقر في المدينة

معرفة اتجاه تطور الفقر خلال السنوات الماضية، في المدينة وفي الأحياء، أمر لا يقل أهمية عن قياس الفقر في لحظة معينة. ففي دراسة سابقة عام 2001[2]، تم وضع خارطة للفقر في طرابلس، تتضمن أيضاً اتجاه الحراك السكاني الداخلي بين الأحياء والمناطق. واللافت أن الأحياء الفقيرة وشبه الفقيرة، والتجمعات العشوائية، التي تمّ تحديدها عام 2001، أي قبل عشر سنوات على دراستنا الحديثة باستخدام دليل الحرمان الحضري، بقيت على حالها مناطق فقر بعد عشر سنوات.

نحن نتحدث تحديداً عن ما تسميه الدراسة (عام 2001) مناطق فقيرة جداً تشمل باب التبانة والسويقة والمدينة القديمة، ومناطق فقيرة تشمل القبة وقسم من جبل محسن، والأحياء القديمة في الميناء، وقسم من أبو سمرا الذي هو امتداد للمدينة القديمة. كما تشير الدراسة إلى أحياء عشوائية لاسيما حارة التنك والحارة الجديدة والمساكن الشعبية في الميناء، في حين أن الأحياء الأفضل حالاً، هي في منطقة بساتين الميناء وبساتين طرابلس لجهة المعرض.

2- المخطط التوجيهي التفصيلي لطرابلس، المينا، البداوي، وراسمسقا، المهندس ديران هرمنديان، 2001

شكل 10: مناطق الفقر واتجاه الحراك السكاني الداخلي في طرابلس (2001)
من المخطط التوجيهي التفصيلي لطرابلس، المينا، البداوي، وراسمسقا (المهندس ديران هرمنديان)

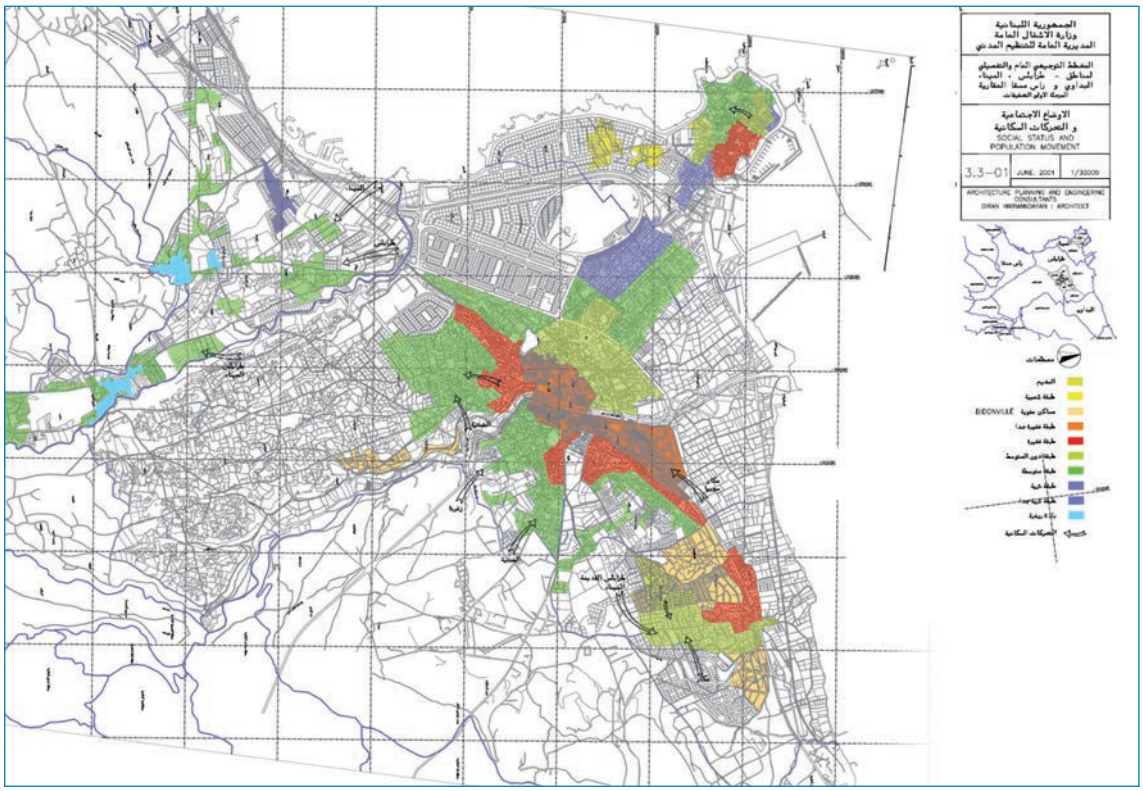

هذه المناطق كلها ينطبق عليها الوصف نفسه بحسب دراسة عام 2011، لا بل إن **مقارنة الخرائط في التاريخين، تشير إلى توسع نطاق الفقر جغرافياً في المدينة، وهو ما يشير إلى أن المسار العام للوضع الاجتماعي ومستوى المعيشة في طرابلس، هو مسار تدهور وتراجع، وهو ما يجعل من ظاهرة الحرمان أوسع انتشاراً عام 2011، مما كان عليه الوضع عام 2001. أي إن السياسات والتدخلات السابقة، إن وجدت، كانت غير فعالة، ولا بد من استخلاص الدروس المناسبة من هذا الواقع، عند رسم السياسات الجديدة.**

السياسات والتدخلات لمكافحة الحرمان

السياق التاريخي للتهميش

كان من المفترض أن يؤدي خروج طرابلس المبكر من المرحلة الأولى الحرب الأهلية 1975-1976، والبعد النسبي لمنطقة الشمال عن الاعتداءات الإسرائيلية، إلى توفير ظروف أكثر ملاءمة من أجل مواجهة المشاكل الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي. مع ذلك، لم تشهد طرابلس (ومعها الشمال) مثل هذه الدينامية الاقتصادية والاجتماعية. وبدا كأن الخروج المبكر من الحرب الأهلية – حرب السنتين- وانقلاب التحالفات، قد تسبب في المزيد من التهميش السياسي لطرابلس التي تركت عوامل التآكل الداخلي تفعل في نسيجها المجتمعي وتشكيلاته المختلفة.

في الثمانينات، بدأ نزاع بين أحياء طرابلس (باب التبانة – جبل محسن – القبة)، وصراع بين الأحزاب في أحياء طرابلس على الهيمنة، واختلف الطابع الطائفي الظاهر للصراع. إلا أن هذه كلها كانت تباشير وممهدات لتحوّل طرابلس إلى ساحة للصراع الإقليمي. هذه الصدامات كانت شديدة الكلفة على المدينة في المدين المباشر والبعيد. فإضافة إلى الكلفة البشرية والمادية من قتلى وجرحى وتدمير أبنية، أدى ذلك إلى تآكل المدينة من الداخل، وإلى هجرة النخب إلى خارجها، ولاسيما المسيحية منها في مرحلة أولى، وحركة فرز مذهبي داخلي بين أحياء التبانة وجبل محسن. نتج من ذلك أيضاً تقويض الدور السياسي للقيادات والأحزاب الطرابلسية التى تحولت إلى أطراف ثانوية وهامشية في الحياة السياسية في طرابلس وفي لبنان، كما قوّض ذلك فرص النمو الاقتصادي حيث لا اقتصاد بسبب غياب الأمن، وحرمت طرابلس من دورها كعاصمة مستقطبة لسكان مناطق الشمال الأخرى حيث كان الدخول إليها والخروج منها والتجوال فيها غير آمن. لذلك تجنب أبناء الأقضية الأخرى في محافظة الشمال المجيء اليها، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير جداً وانتقل إلى أمكنة أخرى حيث توافرت الإمكانيات لذلك.

إن مرحلة 1980 – 1986 هي المرحلة التي كان لها الأثر التهميشي الأكثر أهمية في مسيرة طرابلس التنموية، والتي ساهمت أيضاً في صناعة صورة طرابلس بصفتها ملجأ للتطرف الديني.

في مرحلة الطائف، اعتباراً من التسعينيات، ساد الهدوء وعادت مظاهر الحياة الطبيعية. ولكن ذلك لم يشفع كثيراً لطرابلس. فالمدينة كانت منهكة من الداخل، ونسيجها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تعرض للتفتت، وقياداتها تعرضت للتهميش. وبشكل عام كانت الأمور التنموية ذات أهمية ثانوية مقابل الأمور السياسية المباشرة، خصوصاً ما يرتبط منها بالأوضاع والأولويات الإقليمية.

المشاكل المركبة

طرابلس لا تزال في موقع هامشي وطرفي. ينتج من ذلك نوع خاص من المشاكل المجتمعية الأكثر خطورة من بقية المناطق. فما يهدد المدينة ليس الفقر (الفقر موجود في مناطق أخرى من لبنان)، بل ما يهددها هو هذا المزيج المتفجر من الفقر والكثافة السكانية والإحساس بالتهميش والقهر، وغياب أو ضعف المشروع القيادي المحلي الجامع. هذا مزيج شديد الانفجار لا تمكن معالجته لا من حيث طبيعته، ولا من حيث انتشاره في المدينة بالطرق التقليدية، ولا من خلال تدخلات مجزأة وقطاعية وصغيرة الحجم.

نقطة أخرى لا تقل أهمية: إن مسار التهميش الذي تعانيه المدينة بدأ تهميشاً سياسياً لمدينة تملك مقدرات بشرية واقتصادية ومؤسسية متقدمة نسبياً، ثم لم يلبث أن تحول

التهميش السياسي هذا إلى تهميش اقتصادي فتهميش اجتماعي. إن ما نراه هو من مفاعيل هذا التهميش المزمن والمركب، لا مجال لتجاهله في المعالجات المطلوبة لإخراج المدينة من وضعيتها الحالية. إن نقطة البداية هي التهميش السياسي، ونشدد على ذلك لأنه يجب أن يكون أيضاً نقطة البداية في أي علاج مستدام لمشكلة الفقر والتهميش في المدينة. فالمطلوب هو **نقل طرابلس من مسار التهميش والاستبعاد، إلى مسار التمكين والمشاركة.**

التنمية المناطقية في الخطط الحكومية

لا توجد في لبنان استراتيجية وطنية للتنمية المناطقية. وما جاء عن الإنماء المتوازن في اتفاق الطائف والدستور وفي البيانات الوزارية، لا يعدو كونه كلاماً عاماً سرعان ما يجد ترجمته في ممارسة تقوم على المحاصصة بين الأطراف القوية الشريكة في السلطة دون مراعاة مبدأ الحاجة والمعايير الإنمائية. كما أن الإنماء المتوازن غالباً ما نظر إليه من منظور التوسع في الإنفاق الحكومي وفي توفير بعض الخدمات والإنشاءات، وهذا بعيد كل البعد عن المنطق التنموي التمكيني.

جرت محاولة حكومية يتيمة وذات عمر قصير جداً في الأسابيع الأخيرة من عمر حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قبيل الانتخابات النيابية في حزيران 2009. تمثلت هذه المحاولة في إعداد مشروع ورقة هي مسودة خطة عمل حكومية للتنمية المناطقية مع التركيز على التنمية الاقتصادية، إلا أنها بقيت مجرد ورقة أولية، حيث لم يتجاوز الأمر هذه الحدود[3]. استقت هذه الورقة جانباً أساسياً من مضمونها من الدراسات الاجتماعية السابقة المتاحة، وخصوصاً من منهجية المخطط الشامل لترتيب الأراضي الذي لا يزال حتى الساعة الوثيقة التخطيطية الأكثر أهمية على الصعيد الوطني، كما على صعيد تصور أدوار المحافظات والمناطق والمدن الأخرى في لبنان، ومنها طرابلس.

طرابلس في المخطط الوطني لترتيب الأراضي

يرى المخطط التوجيهي إمكانيات هامة لتحقيق انطلاقة اقتصادية حقيقية في محافظتي الشمال وعكار تمر بالضرورة بتعزيز القلب المديني أي مدينة طرابلس وضواحيها. لحظت الخطة إعطاء منطقة الشمال وطرابلس مكانة مميزة في **النقل البحري والصناعة والسياحة والمعارض الدولية والتعليم العالي.** اعتبر المخطط أن تنمية منطقة طرابلس المدينية يجب أن يتم حسب جدول أعمال محدّد، يشمل كل القطاعات في إطار مشروع متكامل، بما في ذلك تنفيذ عدد من المشاريع والمنشآت الكبرى، والبنى التحتية الخدماتية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

أشار المخطط إلى ضرورة تنفيذ عدد من **المشاريع الكبرى،** التي تشمل ما يلي:

1- إعادة تأهيل مرفأ طرابلس،
2- إعادة تأهيل خط سكة الحديد باتجاه سوريا (وفي ما بعد باتجاه بيروت)،
3- مشروع البناء الجامعي الموحد التابع للجامعة اللبنانية،
4- مشروع مطار القليعات،
5- إعادة تشغيل مصفاة طرابلس.

3- ورقة عمل مقدمة من رئاسة مجلس الوزراء حول رؤية لإنماء المناطق اللبنانية في «الحكومة المقيّدة وإرادة الاستيعاب والتجاوز»، تقرير عن أعمال حكومة الوحدة الوطنية، تموز 2008- تشرين الثاني 2009 ص 203، إعداد المكتب الإعلامي للرئيس فؤاد السنيورة 2010.

أما في مجال التنمية الاقتصادية، فقد حددت الرؤية الشاملة لمنطقة طرابلس مكامن الميزات التفاضلية والتنافسية وأكدت على تطوير ودعم بعض القطاعات الواعدة في المنطقة لاسيما:

1- إنشاء **ثلاث مناطق صناعية كبرى،**
2- التوسع في **الوظائف التجارية والخدمات،**
3- إنعاش **أنشطة المعارض،**
4- تطوير **السياحة.**

التوصيات القطاعية

أكدت دراسة الفقر في طرابلس على المقاربة الكلية، وعلى ضرورة الانطلاق من الدراسات والتوصيات السابقة، لا سيما المنهج المعتمد في الخطة الوطنية لترتيب الأراضي مع **ضرورة تطويره وتكييفه وتوسيعه ليشمل الشأن الاجتماعي على نحو أفضل.** وانطلاقاً من نتائج دليل الحرمان الحضري على مستوى الميادين المختلفة، تضمن تقرير الدراسة أيضاً توصيات خاصة بكل ميدان، يجب النظر إليها في ترابطها، وفي سياق النظرة الشاملة التي سبقت الإشارة إليها والتي يعتبر غيابها خطأً قاتلاً في أي خطة تنمية، كما بينت تجربة السنوات العشر الماضية على الأقل.

توصيات في المجال الاقتصادي

يرتبط رفع مستوى معيشة الأسر من خلال تحسين وضعها الاقتصادي ودخلها والأصول التي تملكها بشكل محسوس ومستدام، **بالدرجة الأولى بالسياسات الوطنية في هذا المجال،** وبدور القطاع الخاص في الاستثمار وخلق فرص العمل اللائق، أكثر مما يرتبط بدور السلطات المحلية، خصوصاً في بلد صغير مثل لبنان، يعتمد نظاماً مركزياً.

أما المطلوب، فهو أولاً، بلورة استراتيجية وطنية للتنمية المناطقية المتكاملة، يحتل فيها المكون الاقتصادي دوراً محورياً، ويكون من أهدافها تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية وربطها بالدورة الاقتصادية الوطنية بشكل قوي وتفاعلي. أما لجهة الإنفاق الحكومي، **فالتخصيص الصحيح للموازنة العامة** والموازنات القطاعية أمر ضروري، ولا بد أن يتم على أساس الأولويات الفعلية استناداً إلى دراسة علمية. إلا أن ذلك غير كاف، اذ لا بد أن يقترن **بتوزيع جغرافي (وقطاعي) متوازن وديناميكي لموارد القطاع الخاص،** بحيث تصبح كل المناطق مساهمة في إنتاج الثروة الوطنية لا مجرد مستهلكه لحصتها من الموازنة العامة.

أما المجلس البلدي، فعليه دور أيضاً يقوم به مباشرة يمكن أن يتضمن ما يلي:

1- تشكيل هيئة تنمية اقتصادية على مستوى المدينة، مكونة من المجلس البلدي والقطاع الخاص والنقابات وخبراء، **هدفها مزدوج:** شقه **الأول** الضغط على الحكومة المركزية من أجل وضع خطة التنمية المناطقية موضع التنفيذ. وشقه **الثاني،** تحديد أهداف وسياسات وتدخلات محلية على مستوى المدينة، من أجل معالجة المشكلات الاقتصادية الأكثر أهمية، ولاسيما توليد فرص العمل، وتوسيع النشاط الاقتصادي، ودعم القطاعات الواعدة، وتحسين شروط العمل وما إلى ذلك.

2- بالنسبة **للتشغيل،** يمكن للمجلس البلدي (مع شركائه المحليين) أن يقوم بمبادرات من النوع التالي:

أ- وضع خطة محلية من أجل **مكافحة عمل الأطفال** والمراهقين،

ب- وضع **خطة بلدية من أجل تنظيم أعمال الصيانة وتطوير المرافق العامة** بشكل دوري ومستمر، وعلى امتداد فترة ولاية المجلس البلدي، واستخدامها من أجل توفير فرص عمل مؤقته متكررة لأعداد هامة من العمال من مختلف الاختصاصات، وبما يساهم أيضاً في اشراك المواطنين في تأهيل بيئة سكنهم المباشرة،

ج- الالتزام **بتنفيذ القانون لجهة توظيف نسبة 3% من الأشخاص ذوي الإعاقة،**

د- التوعية بشأن **عمل النساء.**

3- تطوير **شبكة نقل داخلي** فعالة وقليلة الكلفة في المدينة.

توصيات في مجال السكن

دور السلطات المحلية هو أولاً في مجال الخدمات المتصلة بالسكن، وتهيئة البيئة الصحية في محيط المسكن، وكذلك في معالجة بعض المشكلات الخاصة بالعشوائيات. في هذا الصدد، يمكن للمجلس البلدي، والفاعلين المحليين (مع الإشارة إلى دور خاص لنقابتي المهندسين والمقاولين في هذه المجال)، أن يضمن خطة عمله للتنمية المحلية المتكاملة على مستوى المدينة المكونات التالية:

1- الحرص على تنفيذ **معايير السلامة في أماكن السكن والعمل وفي الأماكن العامة**،
2- الحرص على **الالتزام بمعايير الدمج** في ما يتعلق بتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقات.
3- قيام المجلس البلدي **بتحديد دقيق للأحياء والجيوب العشوائية الأكثر تدهوراً في المدينة**، والابنية المتهالكة والتي تحتاج إلى هدم أو ترميم، وكذلك التعرف إلى أماكن تواجد الأسر الذين ليس لديهم سند قانوني للأشغال، أو غيرها من المشاكل المحددة في المدنية (نازحين، أو لاجئين)، ووضع خطة عمل خاصة بهذه الفئات، حيث مسؤولية المجلس البلدي أكثر أهمية من موضوع الإسكان بمعناه العام،
4- توفير خدمات المرافق العامة وصيانة الشبكات بشكل فعال.
5- **تشجيع أو تنفيذ مبادرات وتدخلات تساعد في تخفيف أثر مشكلات السكن:** تصمم برنامج خاص لإيجاد أماكن بديلة تسمح للأولاد في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمساكن الصغيرة، للتواجد فيها ضمن الحي نفسه، من أجل التحضير لدروسهم، وممارسة هواياتهم أيضاً.

توصيات في مجال التعليم

ثمة جوانب كمية ونوعية لا بد إيلائها الأهمية، أبرزها:

1- ردم التفاوتات بين الأحياء في ما يتعلق بالمؤشرات الكمية الأساسية، ولاسيما مسألة **التحاق جميع الأطفال بين سن الرابعة والسادسة بالروضات**،
2- إعطاء الأهمية الكافية لرصد **ظاهرة التسرب المدرسي للمراهقين** بشكل تفصيلي، وتحديد الأحياء والفئات السكانية والمدارس التي تسجل أعلى نسب التسرب فيها ومعالجة ذلك،
3- الاهتمام **بزيادة معدل إتمام التعليم الأساسي بنجاح**،
4- **رفع نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية، ونسبة المنتسبين إلى الجامعات** في الأحياء الفقيرة،
5- ردم **التفاوتات النوعية في العملية التعليمية، بين المدينة والمتوسطات الوطنية، وبين أحياء المدينة المختلفة.**

توصيات في مجال الصحة

تدخل السلطات المحلية والفاعلين المحليين، في المدينة، في المجال الصحي من منظور الحرمان، يمكن أن يتضمن العناصر التالية:

1- بالنسبة **للتأمين الصحي**، التدخل المحلي هنا يمكن أن يتخذ ثلاثة أشكال:
أ- **توفير خدمات صحية نوعية للفئات الفقيرة غير المشمولة بالتأمين** ولاسيما في الأحياء التي ترتفع فيها نسبة غير المؤمنين،
ب- **إنشاء نظام تعاضد/تأمين صحي محلي** بإشراف المجلس البلدي بالشراكة مع نقابة الأطباء ووزارة الصحة، والجمعيات المهتمة،

ج- **توسيع نطاق التأمين** الصحي من خلال:

i- مراقبة فعالة **وضغط على المؤسسات التي تتهرب** من توفير التأمين الصحي للعاملين فيها بموجب القانون،

ii- توسيع نطاق التأمين الصحي – وإن الجزئي – **من خلال المدارس والمؤسسات والنقابات** وجعله فعلياً وفعالاً،

iii- دعوة القطاع الخاص لتحمل مسؤولية مباشرة في هذا المجال من ضمن **الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.**

2- بالنسبة **لخفض كلفة الرعاية الصحية**، فإن التدخل المحلي يمكن أن يتركز على ما يلي:

أ- معالجة مسألة **نوعية الخدمات الصحية التي تقدم في المستوصفات،**

ب- **ردم الفجوات في شبكة المؤسسات الصحية وإنشاء مراكز صحية متطورة وفعالة.**

3- **في معالجة الخلل بين البعد الوقائي والعلاجي، وضمن البعد العلاجي نفسه:**

أ- تفعيل **برامج الوقاية والتوعية** بشكل كثيف، مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويحتل **برنامج الصحة المدرسية** أهمية خاصة،

ب- تحديد **أولويات معالجة صحة الأم والطفل.**

قبل أن نختم هذا العرض وننتقل إلى عرض بعض الخطوات العملية اللاحقة، نؤكد مرة أخرى أن الطريقة السليمة للتعامل مع التوصيات المقترحة أعلاه، تتمثل في جعلها عناصر في رؤية واستراتيجة عمل متكاملة، وتنفيذها ضمن جدول زمني متزامن. هذه هي الإضافة الضرورية كي لا نكرر نمط التدخلات الجزئية أو القطاعية السابقة، التي بقيت آثارها الإيجابية موضعية، وثبت أنها لم تحقق النتائج المرجوة في كبح آليات الإفقار والحد من انتشار الحرمان.

الخطوات المستقبلية

نذكر أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة عن طرابلس، هو هدف معرفي، يتمثل في بناء أداة لقياس الفقر أو الحرمان على مستوى المدينة وأحيائها، ويكون أداة في خدمة الهدف المعرفي الأوسع في صياغة منهجية متكاملة ومتعددة الأدوات لدراسة الفقر الحضري، واستطراداً الفقر المحلي. يفترض ذلك أيضاً أن أداة القياس ومنهجية دراسة الفقر، سوف تتحول إلى أداة فعالة بيد المجالس البلدية والمراصد الحضرية والمحلية، لكي ترسم سياساتها للتدخل محلياً للحد من الفقر في المدينة وفي التجمعات السكانية على اختلافها، وترفع من مستوى معيشة السكان المحرومين بشكل خاص، من ضمن خطط التنمية العامة.

فما الذي أنجز حتى الساعة؟ وما هي الخطوات اللاحقة؟

الإنجاز المحقق

مع إنجاز هذا التقرير، يكون المشروع قد أنجز ما يلي:

1- وضع الأساس المفاهيمي والتطبيقي لبناء دليل الحرمان الحضري، يتمتع بخاصيتين رئيسيتين، **الأولى** أنه مصمم في المنطقة، بالانسجام مع أحدث التوجهات العالمية في مجال قياس الفقر المتعدد الأبعاد ونوعية الحياة، ويشكل تطويراً للتجربة العربية السابقة في هذا المجال منذ عام 1998. الخاصية **الثانية**، هو أنه مفهوم، وسهل الاستخدام والاستعمال من قبل الفاعلين المحليين، وقليل الكلفة. وهذا أمر بالغ الأهمية من أجل تجاوز الانفصام بين منتج المعرفة ومستخدمها.

2- تمّ تحقيق هذا الهدف المعرفي من خلال التطبيق العملي في ثلاث مدن عربية هي طرابلس (لبنان) وتونس، ونواكشوط. وفي حين أنجزت الدراسة كاملة في طرابلس، فقد تمّ إنجاز المرحلة الأولى منها في المدينتين الأخريين، وهو ما يجب استكماله في أقرب وقت.

3- مكنت دراسة طرابلس المكتملة، من إجراء مقارنات تطبيقية بين نتائج أساليب القياس المختلفة، وهو ما شكل اختباراً متبادلاً لمصداقية هذه المناهج وساهم أيضاً في توضيح التكامل في ما بينها، كما ساهم في توضيح الأفضليات المقارنة لكل منها، والوظيفة المحددة التي يؤديها.

4- أنتجت الدراسة واختبرت المنهجية وأدوات العمل، وكشفت بعض الثغرات والنقاط التي يجب التنبه إليها وتضمينها في توثيق المنهجية لاحقاً. ومن ضمن ما أنتج:

أ- تحديد الخطوات المنهجية والإحصائية والميدانية الضرورية،

ب- إنتاج استمارة البحث الموسع التي تستخدم في المسح الابتدائي،

ج- إنتاج قائمة التحقق أو استمارة البحث المختصرة التي سوف تستخدم بشكل سهل من قبل المراصد الحضرية والفاعلين المحليين والتي تسمح بقياس الحرمان الحضري بشكل سهل وغير مكلف،

د- إنتاج تقرير يتضمن نموذجاً لنوع التحليل الذي يمكن إنتاجه من خلال استخدام دليل الحرمان الحضري وإظهار المرونة الكبيرة التي يتمع بها لجهة استخدامه الفعال في فهم الواقع وفي رسم السياسات،

هـ- إصدار نتائج حقيقية عن وضع الحرمان في مدينة طرابلس، قابلة للاستخدام الفوري في رسم السياسات، بانتظار دراسات أكثر دقة في المستقبل.

ماذا بعد؟

نعتبر أن المشروع الإقليمي لدراسة الفقر الحضري قد أنجز المرحلة الأولى، التأسيسية، وبات بالإمكان الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً، تغطي الجانبين المعرفي والعملي.

في الجانب المعرفي، الخطوات المستقبلية يمكن أن تتضمن ما يلي:

1- تشكيل فريق خبراء إقليمي من أجل تطوير منهجية بناء الدليل، وتدقيقها، واختبارها ميدانياً في مدن وتجمعات سكنية أخرى، وصولاً إلى صياغة الدليل ومؤشراته وإرسائه على أساس علمي صلب ومرن في آن، ثم توثيق المنهجية وإعداد دليل الاستخدام بطريقة مناسبة للتطبيق من قبل المستخدمين المحليين.

من مهام فريق الخبراء الإقليمي أيضاً، البحث أيضاً في حل الإشكاليات المتعلقة باستخدام الدليل للمقارنات بين البلدان، وللمقارنة بين المدن في البلد الواحد. ولذلك متطلبات منهجية وعملية أيضاً. وأبرز المسائل التي يجب التعامل معها هي مسألة التوفيق بين متطلبات إجراء المقارنات الدولية والإقليمية، وبين متطلبات التدخل المحلي، وفي هذا الصدد نطرح الأفكار التالية:

أ- امكانية بناء دليل الحرمان على أساس متعدد المستويات، بحيث يتمّ بناء دليل من مؤشرات محددة، مشتركة، تستخدم للمقارنات الإقليمية؛ ودليل يستخدم للمقارنات الوطنية بين المدن ضمن البلد الواحد؛ وربما أيضاً إبقاء حيز من المرونة للجهة المعنية في كل مدينة لتكييف الدليل الوطني أيضاً بحسب خصائص المدينة وضرورات المقارنة بين الأحياء؛

ب- تطرح المقاربة أعلاه إشكالية تتعلق بالتفاوت بين المدن ضمن البلد الواحد، أي إن خصائص المدن لا تتحدد على أساس مستوى التنمية الوسطي في البلد المعني، إذ قد توجد فيه مدن منظمة ويتميز سكانها بمؤشرات رفاه مرتفعة، ومدن أخرى، أو بلدات وقرى، محرومة جداً أوعشوائية. لذلك يكون إلحاق كل المدن بالمستوى الوسطي في بلد معين مضللاً. بناء عليه، يمكن **البحث في مقاربة أخرى تقوم على تصنيف المدن إلى فئات، لا تصنيف البلدان، وإجراء المقارنات بين المدن ضمن فئة التصنيف نفسها. وهذا أقرب إلى منطق التنمية الحضرية والتنمية المحلية.** وفي هذا الصدد، يمكن على سبيل المثال وضع معايير لتصنيف المدن نفسها إلى ثلاث فئات كبيرة على النحو التالي:

i- فئة **المدن «الغنية»**، مؤشراتها العمرانية والخدماتية مرتفعة، ومستوى معيشة المقيمين فيها مرتفع؛

ii- فئة **المدن ذات المستوى المتوسط** بحسب المؤشرات المشار إليها أعلاه، ويمكن تصنيفها إلى فئة مدن ذات مستوى متوسط أعلى، ومدن ذات مستوى متوسط أدنى؛

iii-فئة **المدن ذات المستوى المتدني**، والتي تتميز بدرجة أعلى من العشوائية وتدني مؤشرات الخدمات، ونسبة الفقر فيها مرتفعة.

ج- التعامل مع الإشكاليات الإضافية غير المرتبطة بمستوى التنمية حصراً، مثل:

i- **حجم المدينة**: فالمدن الكبيرة جداً يمكن التعامل معها باعتبارها مجموعة مدن لا مدينة واحدة (القاهرة مثلاً)، وهي غالباً كذلك من الناحيتين العمرانية والاجتماعية والخدماتية. في هذه الحال، يجب وضع قائمة المدن التي تنطبق عليها هذه الخصائص، الأمر الذي يتطلب دراستها باستخدام منهجية أكثر تركيباً.

ii- **المدن غير النمطية**: وهذه أيضاً تتطلب تكييف المنهجية من أجل دراستها بشكل موضوعي وفعال. تشكل مدينة دبي مثلاً على المدن غير النمطية والتي لا يمكن دراسة نوعية الحياة فيها باستخدام الأدوات التقليدية. كما ثمة اتجاه معاصر في عدد من البلدان بإنشاء مدن مغلقة، تبنى دفعة واحدة، وغالباً ما تسكنها فئات اجتماعية محددة أيضاً. وهذه بدورها تتطلب أدوات خاصة لدراستها.

iii- **إشكالية الحضر والريف**، وحالات الإقامة الأخرى (البدو الرحل)، أو الحالات الملتبسة بين الريف والحضر، أو مخيمات اللاجئين والنازحين، أو العشوائيات...الخ. هذه بدورها تتطلب أدوات إضافية.

خلاصة القول هنا، أنه لا يزال أمامنا عمل بحثي مفاهيمي كبير من أجل تحقيق الهدف بشكل كامل، وهو التمكن من إنتاج دليل مرن قابل للتكيف مع مختلف فئات المدن، ومع البيئتين الحضرية والريفية وغيرهما، قبل أن نقول إننا توصلنا إلى بناء دليل صالح لقياس الحرمان المحلي في مختلف أنواع وفئات التجمعات السكنية.

1- تنفيذ عدد إضافي من الدراسات في عدد أكبر من المدن ذات خصائص مختلفة. وفي هذا الصدد، فإن المشروع يمكن أن يعمل على تنفيذ ما يلي:

أ- بعد أن تمّ إنتاج الدليل لمدينة طرابلس، تدقيقه في ضوء التجربة، تنفيذ الدراسة الكاملة لمدينة طرابلس مع توزيعها على عدد أكبر من الوحدات الاحصائية – الأحياء بما يرصد تجمعات الحرمان بشكل أكثر دقة، وسدّ الثغرات المتعلقة ببناء قدرات الفريق المحلي للتنفيذ، والتوصل إلى نتائج أكثر دقة، بحيث تكون وثيقة الارتباط بصياغة خطة التنمية المتكاملة للمدينة وتنفيذها.

ب- استكمال المرحلة الثانية من دراستي تونس ونواكشوط، وإضافة دراسة أخرى على بلدات من الوسط الريفي في بلد عربي آخر (الريف المغربي هو نموذج مناسب لاختبار الدليل في بيئة ريفية زراعية).

ج- استكمال الصياغة النهائية للمنهجية المتكاملة لدراسة الفقر الحضري بكل مكوناتها، وتوثيقها.

د- إخضاع المنهجية الموثقة وأدواتها لنقاش إقليمي مع الخبراء المعنيين، يلي ذلك إنجاز التعديلات والصياغة النهائية والطباعة.

هـ- تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية على المنهجية للمتدخلين المحليين في المدن العربية.

و- تنفيذ المنهجية على مجموعة أولى من عشرة مدن مختارة بعناية.

ز- تبنى المنهجية على المستوى العربي من قبل الهيئات المعنية، بصفتها واحدة من أدوات رصد التقدم في مكافحة الفقر والحرمان، وفي التخطيط المحلي للتنمية.

لا يزال الطريق طويلاً

إلا أن ما أنجز إلى الآن، سواء على مستوى الشراكة بين الأطراف المعنية بمثل هذا العمل، أو لجهة الطريقة المبتكرة في قياس الحرمان وفي التحليل واقتراح السياسات، يؤكد أن المنطقة العربية، مثل غيرها من مناطق العالم، قادرة على تقديم إسهام معرفي وعملي.

2014